السنة الرابعة والعشرون العدد 89/ شهرحزيران / سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2026/2/26

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i89.1489

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Financial Digital Transformation and Its Impact on Improving Financial Discipline Indicators: An Analysis of Public Finance Indicators in Iraq for the Period (2015-2024)

دور التحول الرقمي المالي وأثره في تحسين مؤشرات الانضباط المالي: تحليل لمؤشرات المالية العامة في العراق للمدة [2015_2024]

م.م. علا عامر عبدالوهاب
Ola Amer Abdelwahab
Olaamer97@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

Abstract

Financial digital transformation is one of the most prominent changes affecting public financial management in the context of the rapid technological advancements of the Fourth Industrial Revolution, particularly in e-banking. In an effort to improve the efficiency of financial management and achieve fiscal discipline, governments are increasingly using digital technologies to manage public revenues and expenditures, public debt, and the national budget, all in the pursuit of financial sustainability and economic stability. The study's findings indicate that Iraq witnessed a gradual improvement in digital transformation indicators and government digital participation during the period 2015–2024. However, integration among institutions remains limited, and participation in decision-making is still weak, reflecting the slow and incremental nature of financial digital transformation. Conversely, public finance indicators were characterized by fluctuations between deficits and surpluses, high public debt, and a volatile spending-to-GDP ratio, reflecting weak fiscal discipline and the reliance of fiscal policies on emergency situations such as dependence on oil revenues and economic crises. Therefore, these findings suggest that, with proper implementation, financial digital transformation can enhance fiscal discipline by improving financial planning, expenditure monitoring, and transparency, thereby ensuring financial stability and promoting long-term economic growth. The researcher recommends accelerating the full adoption of digital financial transformation in government institutions to improve fiscal discipline in Iraq. This includes increasing the transparency of financial management, using digital systems to track revenues and expenditures, and improving integration among various entities. To achieve financial stability and promote sustainable economic growth, this will help reduce spending, lower

the deficit, and manage national debt efficiently.

Keywords: Digital Financial Transformation, Fiscal Discipline, Public Debt, General Budget, Government Spending, Digital Financial Management.

المستخلص

يعد التحول الرقمي المالي من أبرز التغيرات التي طرأت على إدارة المالية العامة في سياق التطورات التكنولوجية المتسارعة للثورة الصناعية الرابعة، الخدمات المصرفية الإلكترونية. وسعياً لتحسين كفاءة الإدارة المالية وتحقيق الانضباط المالي، باتت الحكومات تستخدم التقنيات الرقمية بشكل متزايد لإدارة الإيرادات والنفقات العامة، والدين العام، والميزانية الوطنية. وللحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي .تظهر نتائج الدراسة أن العراق على الرغم من التحسين التدريجيً في بعض المؤشرات التحول الرقمي والمشاركة الرقمية الحكومية خلال الفترة 2015–2024، إلا أن التكامل بين المؤسسات محدود، والمشاركة في صنع القرار لا تزال ضعيفة، ما يعكس بطء وتدرج التحول الرقمي المالي. في المقابل، اتسمت المؤشرات المالية العامة بالتقلب بين العجز والفائض، وارتفاع الدين العام، وتقلب نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي، مما يعكس ضعف الانضباط المالي واعتماد السياسات المالية على الظروف الطارئة كالاعتماد على الإيرادات النفطية والأزمات الاقتصادية. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى أنه عند التنفيذ السليم، يُمكن للتحول الرقمي المالي أن يُعزز الانضباط المالي من خلال تحسين التخطيط المالي، ومراقبة الإنفاق، والشفافية، مما يضمن الاستقرار المالي ويُعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل. ويُوصي الباحث بتسريع التبني الكامل للتحول الرقمي المالي في المؤسسات الحكومية لتحسين الانضباط المالي في العراق. ويشمل ذلك زيادة شفافية الإدارة المالية، واستخدام الأنظمة الرقمية لتتبع الإيرادات والمصروفات، وتحسين التكامل بين مختلف الجهات. ولتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، سيُساعد ذلك في الحد من الإنفاق، وخفض العجز، وإدارة الدين الوطني بكفاءة.

الكلمات الرئيسية: التحول الرقمي المالي، الانضباط المالي، الدين العام، الموازنة العامة، الانفاق الحكومي الإدارة المالية الرقمية.

أولاً: مشكلة البحث: تعاني المالية العامة في العراق من تحديات هيكلية تتمثل في ضعف الانضباط المالي، وتقلبات الإيرادات العامة نتيجة الاعتماد المفرط على العوائد النفطية، فضلاً عن محدودية كفاءة إدارة الإنفاق العام وارتفاع مستويات الهدر المالي. وعلى الرغم من تبني بعض تطبيقات التحول الرقمي المالي في السنوات الأخيرة، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني وأتمتة بعض العمليات المالية، إلا أن تأثير هذه الإجراءات في تحسين مؤشرات الانضباط المالي لا يزال محدوداً أو غير واضح بشكل كافٍ. وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي المالي في تحسين مؤشرات الانضباط المالي في العراق خلال المدة (2015–2024).

ثانياً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحليل واقع التحول الرقمي المالي في العراق.
2. تقييم مستوى الانضباط المالي باستخدام مؤشرات المالية العامة.
3. بيان دور التحول الرقمي المالي في تحسين كفاءة الإدارة المالية.
4. تفسير العلاقة بين الرقمنة المالية والانضباط المالي.
5. تقديم توصيات لتعزيز فاعلية التحول الرقمي في دعم الاستقرار المالي.

ثالثاً: فرضيات البحث

1. يسهم التحول الرقمي المالي في تحسين مؤشرات الانضباط المالي في العراق خلال مدة البحث.
2. يسهم التحول الرقمي المالي في تعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات العامة
3. يساعد التحول الرقمي في ترشيد الإنفاق العام وتقليل الهدر
4. يعزز التحول الرقمي المالي الشفافية والرقابة المالية
5. يسهم التحول الرقمي في تقليل التقلبات في العجز والفائض المالي

رابعاً: أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال:

1. أهمية التحول الرقمي المالي كأداة حديثة لإصلاح المالية العامة.
2. دوره في تعزيز الشفافية وتقليل الفساد المالي والإداري.
3. أهمية الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. تقديم دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي خلال مدة مهمة(2024–2015).
5. دعم صانعي القرار في تبني سياسات مالية رقمية فعالة.

خامساً: حدود البحث

1. الحدود الزمانية: 2015–2024
2. الحدود المكانية: العراق

المحور الاول : المفاهيم النظرية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي المالي

أولًا: مفهوم التحول الرقمي المالي: يشير التحول الرقمي إلى تطوير الخدمات المالية والاقتصادية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية،مما يحسن من جودة الخدمات و يزيد الكفاءة والإنتاجية. كما يتضمن هذا التحول مكونا رقميا، مع التركيز على استخدام التقنيات الرقمية في إدارة الموارد المالية العامة ، والأنظمة المصرفية، وكذلك انظمة الدفع، مع تعزيز الإدارة المالية الحكومية للدولة ويعرّف البنك الدولي التحول الرقمي المالي بأنه استخدام الخدمات المالية الرقمية من قبل مدراء اكفاء في المؤسسات الحكومية والمالية.كوسيلة لتحسين إدارة المالية العامة وكذلك لتعزيز الشفافية والكفاءة .(World Bank, 2022)كما أضاف صندوق النقد الدولي أن الرقمنة المالية تسهم في تحديث الإدارة المالية العامة عبر الأتمتة وتكامل قواعد البيانات المالية، التي تساعد في تعزيز التخطيط المالي و كذلك من اجل تعزيز الرقابة على الإنفاق العام.(IMF, 2021). انطلاقا من ذلك , يمكن القول ان التحول الرقمي المالي يمثل أداة استراتيجية لإصلاح الإدارة المالية العامة وليس مجرد تبني للتكنولوجيا فحسب، اذ يسهم في تقليل فجوات المعلومات، والحد من الفساد المالي والإداري، وتعزيز الانضباط المالي من خلال تحسين تتبع الإيرادات والنفقات العامة بشكل لحظي . وفي هذا السياق، تكتسب الرقمنه المالية أهمية خاصة في العراق، حيث يمكن ان تسهم في معالجة الاختلالات الهيكلية في المالية العامة، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد ، وتقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تعاني من ضعف الشفافية وارتفاع مستويات الهدر.

ثانيًا: أهداف التحول الرقمي المالي: يسعى التحول المالي الرقمي، من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في التخطيط المالي والتنفيذ والإشراف، إلى إحداث تغيير نوعي في إدارة المؤسسات المصرفية والموارد المالية العامة. ويتجاوز هذا التغيير مجرد تحديث التكنولوجيا، ليشمل أيضاً تعزيز فعالية المؤسسات وتوطيد الحوكمة المالية وان من ابرز اهداف هذا التحول هو :

1. رفع كفاءة إدارة الموارد المالية : يُعدّ تقليل الأخطاء الإدارية وتسريع تنفيذ العمليات المالية الحكومية من أبرز فوائد زيادة كفاءة إدارة الموارد المالية من خلال أتمتة العمليات المالية وتقليل الاعتماد على الإجراءات البشرية. ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن للحكومات زيادة كفاءة الإنفاق العام وتحسين تخصيص الموارد باستعمال الأنظمة المالية الرقمية. (OECD, 020).
2. تقليل الفساد المالي والإداري: يُسهم تحسين الشفافية وإمكانية تتبع المعاملات المالية إلكترونياً في الحد من الفساد الإداري والمالي. وبفضل الأنظمة الرقمية التي تُتيح تسجيل المعاملات المالية بدقة وفورية، تقلّ احتمالات التلاعب بالموارد العامة أو إساءة استخدامها. ووفقاً للبنك الدولي، يُعدّ رقمنة إدارة المالية العامة من أهم الأدوات لتعزيز النزاهة المالية والحد من الفساد في المؤسسات الحكومية (World Bank, 2019).

3. تحسين جودة الخدمات المالية: بما أن التقنيات الرقمية تجعل الخدمات المالية أسرع وأكثر دقة وأقل تكلفة للقطاعين العام والمصرفي، فإن تحسين جودة هذه الخدمات يُعد ميزة هامة أخرى. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، يُعزز التحول الرقمي في القطاع المالي كفاءة المؤسسات المالية ويُحسّن الخدمات المالية الحكومية (صندوق النقد الدولي، 2021).

4. دعم الشمول المالي: يلعب التحول الرقمي في القطاع المالي دورًا حاسمًا في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية الرقمية، لا سيما في الدول النامية التي تفتقر إلى بنية تحتية مصرفية تقليدية كافية. ووفقًا لمنشورات البنك الدولي، تُعد الخدمات المالية الرقمية أداة فعّالة لدمج الشركات الصغيرة والأفراد في النظام المالي الرسمي (البنك الدولي، 2022).

5. تعزيز الشفافية والمساءلة المالية: وذلك يتم من خلال توفير بيانات مالية دقيقة ومحدثة تدعم عملية صنع القرار المالي وتُبسط إجراءات الرصد والتدقيق، يُسهم التحول الرقمي في القطاع المالي في تعزيز الشفافية والمسؤولية المالية. ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يُعد التحول الرقمي في القطاع المالي عنصرًا أساسيًا في تطوير الحوكمة المالية وتحسين إدارة المالية العامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020).

لذا، يُمكن اعتبار التحول الرقمي في القطاع المالي، من خلال زيادة الكفاءة المؤسسية والشفافية والانضباط المالي، أداةً استراتيجيةً لإصلاح إدارة المالية العامة وتحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للانضباط المالي

أولًا: مفهوم الانضباط المالي: الانضباط المالي هو التزام الحكومة بإدارة الإنفاق العام والإيرادات بطريقة تحقق الاستدامة المالية وتحد من العجز المالي والدين العام. ويُعد من الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي .ويعرّف صندوق النقد الدولي الانضباط المالي بأنه قدرة السياسة المالية على الحفاظ على مستويات مستدامة من العجز والدين العام مع ضمان كفاءة تخصيص الموارد (IMF, 2018).

ثانيا: أهمية الانضباط المالي: يعدّ الانضباط المالي عنصراً أساسياً في استقرار الاقتصاد الكلي، ويشير إلى قدرة الحكومة على ضبط الدين العام والإنفاق والإيرادات بما يعزز الاستدامة المالية ويقلل من الاختلالات الاقتصادية. ونظراً للصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي وتقلبات الإيرادات العامة، لا سيما في الدول النامية والريعية، تكتسب هذه الفكرة أهمية متزايدة.حيث يسهم الانضباط المالي بشكل مباشر في :

1. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تُسهم السياسات المالية الرشيدة في تحقيق التوازن بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، مما يُقلل من الاختلالات المالية ويحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي. ويتحقق ذلك من خلال الحد من نمو الدين العام وخفض مستويات العجز المالي. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية يعتمدان بشكل كبير على الإدارة المالية الفعالة (IMF, 2018).

2. **تعزيز الثقة بالسياسات الاقتصادية:** يُعدّ ضبط الإنفاق الحكومي أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الثقة في السياسة الاقتصادية محليًا ودوليًا. وتُحسّن المؤشرات المالية المستقرة، مثل مستويات الدين العام والعجز المالي، مناخ الاستثمار، وتُقلل من مخاطر التمويل، وتزيد من ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد المحلي. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الحكومات التي تُطبّق سياسات مالية حكيمة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

3. **تقليل الضغوط التضخمية:** قد ينتج ارتفاع المعروض النقدي وارتفاع التضخم عن نمو الإنفاق الحكومي غير المنضبط أو الاعتماد المفرط على تمويل العجز. ونتيجة لذلك، فإن إبقاء الإنفاق الحكومي ضمن حدود الأموال المتاحة يُسهم في الحفاظ على استقرار الأسعار. ويؤكد صندوق النقد الدولي أن التضخم المفرط وعدم الاستقرار الاقتصادي يرتبطان في كثير من الأحيان بنقص الانضباط المالي. (IMF, 2018)

4. **تحسين إدارة الدين العام :** يتطلب تحسين إدارة الدين العام ضمان توجيه الاقتراض الحكومي نحو الاستثمار والمشاريع الإنتاجية مع الالتزام بمعايير الاستدامة المالية. ويساهم هذا النهج في تخفيف الضغوط المستقبلية على الميزانيات العامة وخفض التزامات خدمة الدين. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن غياب الانضباط المالي يزيد من المخاطر المالية التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل وتؤدي إلى تضخم الدين الوطني. علاوة على ذلك، يُحسّن الانضباط المالي، من خلال إلزام الحكومات بإعطاء الأولوية للإنفاق العام وتخصيص الأموال للقطاعات الأكثر إنتاجية ذات التأثير الأكبر على النمو الاجتماعي والاقتصادي، من فعالية تخصيص الموارد العامة. كما يُسهم في تعزيز الرقابة على استخدام الموارد الحكومية وتحسين أداء الإدارة المالية العامة. و عليه تؤكد الدراسات الاقتصادية الحديثة ان الانضباط المالي يعد عنصرا أساسيا في تحقيق الاستدامة المالية والذي تعني قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية وذلك دون التعرض لضغوطات كبيرة .حيث يشير صندوق النقد الدولي أن ضعف الانضباط المالي يؤدي إلى ارتفاع العجز المالي وزيادة الدين العام وعدم الاستقرار الاقتصادي (IMF, 2018)

المبحث الثالث: العلاقة بين التحول الرقمي المالي والانضباط المالي

يعد التحول الرقمي المالي من أبرز التغيرات التي طرأت على إدارة المالية العامة في سياق التطورات التكنولوجية المتسارعة للثورة الصناعية الرابعة، الخدمات المصرفية الإلكترونية. وسعياً لتحسين كفاءة الإدارة المالية وتحقيق الانضباط المالي، باتت الحكومات تستخدم التقنيات الرقمية بشكل متزايد لإدارة الإيرادات والنفقات العامة، والدين العام، والميزانية الوطنية. وللحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، ويشير الضبط المالي إلى قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية بكفاءة من خلال موازنة الإيرادات والنفقات، وخفض الدين العام، وتقليل عجز الميزانية. من اجل ضمان الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.حيث تعتمد العلاقة بين الانضباط المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي على مدى قدرة التكنولوجيا الرقمية على تحسين كفاءة العمليات المالية الحكومية، وتوفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، وزيادة المساءلة والشفافية، وخفض التكاليف الإدارية، ومنع الفساد وهدر الأموال العامة. ونتيجة لذلك، تصبح الحكومات أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية وسن سياسات ضبط الإنفاق. (ياسين نادب ، محمد حسين 2025).

أولاً: التحول الرقمي المالي والانضباط المالي من خلال الإيرادات العامة: بما أن تمويل الإنفاق العام واستمرار عمليات الحكومة يعتمدان على قدرتها على تحقيق إيرادات كافية ومستدامة، فإن الإيرادات العامة تُعدّ مؤشراً بالغ الأهمية على ضبط الإنفاق العام. وباستخدام قواعد البيانات الرقمية، والفواتير الإلكترونية، وأنظمة التحصيل الإلكترونية، وتقنيات تسجيل المعاملات المالية، تُسهم الرقمنة المالية في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية، لا سيما الضرائب والجمارك. ويُسرّع التحصيل الضريبي الرقمي الإجراءات، ويُخفّض تكاليف التحصيل، ويُقلّل من الأخطاء البشرية، ويُسهّل على دافعي الضرائب الامتثال (سهام الدين ، غيث أركان ، 2018 ، ص (22-23). إضافةً إلى ذلك، ومن خلال تمكين تسجيل معاملات الشركات بشكل فوري ودقيق، وتبادل البيانات بين الجهات الحكومية، تُساعد الرقمنة المالية في الحدّ من التهرب الضريبي عبر توسيع القاعدة

الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية. كذلك يُسهم التحديث في إدارة الجمارك أيضاً بالتقنيات الرقمية، مثل نظام ASYCUDA، الذي يُبسّط الإجراءات الجمركية، ويُخفّض النفقات الإدارية، ويُقلّل من الاحتيال والتهرب الضريبي، ويُعزّز إيرادات الجمارك. وبالتالي، من خلال تحسين كفاءة تحصيل الضرائب، تُعزّز الرقمنة المالية الانضباط المالي وتُقوّي استدامة الإيرادات العامة.(المشروع الوطني لحوسبة الاجراءات الكمركية اسيكودا التجربة الفلسطينية ، 2007، ص (2-1)

ثانياً: التحول الرقمي المالي والانضباط المالي من خلال الإنفاق العام: بما أن الإنفاق المفرط أو المُهدر يُشير إلى غياب الانضباط المالي، يُعد الإنفاق العام مؤشراً حاسماً على الانضباط المالي. ومن خلال رقمنة الإجراءات المالية والإدارية، وتوفير أدوات رقمية للمحاسبة والرقابة المالية وإدارة الموارد الحكومية، تُسهم الرقمنة المالية في تحسين إدارة الإنفاق الحكومي. كما تُساعد الرقمنة المالية، عبر تتبع النفقات العامة بدقة، والحد من الهدر والإسراف، وتقليل إساءة استخدام الأموال العامة، في ترشيد الإنفاق الحكومي. ومن خلال تقليل الوقت والجهد ونفقات التشغيل، فضلاً عن تحسين المساءلة والشفافية في إدارة الموارد المالية، تُعزز أيضاً كفاءة الإنفاق الحكومي. وفيما يتعلق بالمدفوعات الاجتماعية، تُتيح التقنيات الرقمية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني والتحقق البيومتري، وصول المساعدات الحكومية إلى مستحقيها مع تقليل الاحتيال والازدواجية. وهذا يُساعد في حماية الأموال العامة وضمان توزيع الإنفاق الحكومي بشكل عادل. كما تُحسّن المنصات الرقمية عمليات الشراء الحكومية من خلال زيادة الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وخفض النفقات الإدارية، وزيادة المنافسة بين الموردين. وينتج عن ذلك جودة أفضل وأسعار أقل للمشتريات الحكومية، مما يُعزز بدوره الانضباط المالي.(ياسين نادب , محمد حسين 2025 , ص ٥٦)

ثالثاً: التحول الرقمي المالي والانضباط المالي من خلال الدين العام: بما أن الحكومات تسعى جاهدةً للحفاظ على نسبة الدين العام ضمن حدود آمنة، فإن الدين العام يُعد مؤشراً بالغ الأهمية على ضبط الإنفاق الحكومي. ومن خلال استخدام أنظمة رقمية متخصصة لتسجيل بيانات الدين وتحليلها ومراقبتها والإبلاغ عنها، تُسهم الرقمنة المالية في تحسين إدارة الدين العام. وتساعد هذه الأنظمة الحكومات على إدارة السيولة بكفاءة وتجنب الأزمات المالية من خلال توفير معلومات دقيقة حول حجم الدين العام، وخطط السداد، ومدفوعات خدمة الدين، وأسعار الفائدة. كما تُعزز الرقمنة المالية، عبر نشر البيانات المالية وإتاحتها للمؤسسات المالية الدولية والهيئات التنظيمية، الشفافية في إدارة الدين العام. إضافةً إلى ذلك، تُعزز الرقمنة المالية مصداقية الحكومة، وتُخفض تكاليف الاقتراض بفضل سهولة الوصول إلى بيانات مالية دقيقة وموثوقة، وتُساعد على تقليل الأخطاء البشرية والنفقات الإدارية المتعلقة بإجراءات الاقتراض والسداد. وبالتالي، تُسهم الرقمنة المالية في الانضباط المالي وإدارة الدين العام (الإنتوساي ،2020 ، ص 70).

رابعاً: التحول الرقمي المالي والانضباط المالي من خلال عجز الموازنة العامة: يعدّ عجز الموازنة أحد أهمّ مؤشرات ضبط الإنفاق الحكومي، إذ يُبيّن مدى قدرة الحكومة على تحقيق التوازن بين إيراداتها ونفقاتها. ومن خلال تبنّي فكرة الموازنة الرقمية، التي تعتمد على حوسبة جميع العمليات المالية الحكومية، بدءًا من إعداد الموازنة وصولًا إلى تنفيذها والإشراف عليها، تُسهم الرقمنة المالية في تحسين إدارة الموازنة العامة. كما تُسهم الرقمنة المالية، عبر توفير بيانات تاريخية وحديثة عن الإيرادات والنفقات، في تحسين دقة تقديرات الموازنة من خلال تقليل التباينات بين التوقعات والإنفاق الفعلي (رضا صاحب 2002 ، ص 283).ومن خلال الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية ووزارة المالية، تُبسّط الرقمنة المالية عملية إعداد الموازنة، مما يُوفّر الوقت والمال المُخصّص للنفقات الإدارية. وتُسهّل تقنيات الدفع والتحصيل الرقمية إدارة الموارد المالية بدقة

وكفاءة، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للأداء المالي خلال مرحلة تنفيذ الموازنة. ومن خلال أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية التي تُوفّر بيانات آنية عن الأنشطة المالية الحكومية، تُحسّن الرقمنة المالية أيضًا الرقابة على الموازنة العامة. وهذا يُقلّل من الفساد وهدر المال العام، مع تعزيز المساءلة والشفافية. ومن خلال أداء هذه الوظائف، تُساعد الرقمنة المالية على تحقيق الاستقرار المالي وخفض عجز الموازنة العامة، وكلاهما يُحسّن ضبط الإنفاق الحكومي (محمد امين ,2023, ص501). لذا نستنتج انه من خلال تعزيز فعالية إدارة الدين العام، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين إدارة الإيرادات العامة، وخفض عجز الموازنة، تُعدّ الرقمنة المالية بلا شك أداةً أساسيةً لتعزيز الانضباط المالي. فالتقنيات الرقمية تُخفّض النفقات الإدارية، وتُحسّن المساءلة والشفافية، وتمنع الفساد وهدر المال العام، وتُوفّر بيانات سريعة ودقيقة. ولذلك، تُشكّل الرقمنة المالية ركيزةً أساسيةً لتحقيق الانضباط المالي في الاقتصادات المعاصرة، إذ تُساعد على إنشاء نظام مالي حكومي أكثر فعاليةً وشفافيةً، قادر على تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

المحور الثاني : تحليل مؤشرات التحول الرقمي المالي في العراق

أولا: مؤشر تطور الحكومة الرقمية في لعراق (EGDI): تشير بيانات جدول رقم (1) لمؤشر تطور الحكومة الرقمية إلى أن مسار التحول الرقمي الحكومي خلال مدة الدراسة(2015 – 2024) اتسم بالتدرج البطيء مع تحسن نسبي في السنوات الأخيرة. فقد بدأ المؤشر عند مستويات منخفضة في عام 2015، وهو ما يعكس محدودية البنية التحتية الرقمية وضعف تكامل الخدمات الحكومية الإلكترونية في تلك المرحلة. وبين عامي 2015 و2018، ظل المؤشر يتحرك ضمن نطاق ضيق، مما يدل على أن جهود التحول الرقمي كانت في مرحلة التأسيس أكثر من كونها مرحلة توسع فعلي في الخدمات الرقمية. كما يشير ذلك إلى أن التطور في هذه الفترة كان تدريجياً وانه يرتبط بتطوير البنية المؤسسية والتقنية أكثر من ارتباطه بتحسين جودة الخدمات الإلكترونية نفسها. وابتداءً من عام 2019، يظهر تحسن أكثر وضوحاً في المؤشر، وذلك لاسيما مع تقدم مؤشرات البنية التحتية الرقمية والخدمات الإلكترونية، وان هذا ما يعكس توسع استخدام التقنيات الرقمية في المؤسسات الحكومية. وقد تسارع هذا التحسن بعد عام 2020، حيث ارتفعت قيم المؤشر بصورة ملحوظة مما يشير إلى انتقال التحول الرقمي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التفعيل التدريجي. وفي عامي 2023 و2024، استقر المؤشر عند مستويات أعلى مقارنة ببداية مدة الدراسة، وهو ما يدل على تحسن القدرة الحكومية على تقديم الخدمات الرقمية وتعزيز الاتصال الرقمي بالمواطنين. ومع ذلك، فإن استمرار الترتيب الدولي عند مستويات متأخرة نسبياً يشير إلى أن التحول الرقمي ما يزال في طور التطور ولم يصل بعد إلى مستوى النضج المؤسسي الكامل.

جدول (1): مؤشر تطور الحكومة الرقمية في لعراق للمدة (2015 – 2024)

السنة	مؤشر خدمة الانترنيت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر راس المال البشري	مؤشر تطور الحكومة الرقمية	الترتيب العالمي
2015	0.27	0.19	0.50	0.32	138
2016	0.35	0.16	0.48	0.33	141
2017	0.33	0.17	0.49	0.33	150
2018	0.31	0.18	0.50	0.33	155
2019	0.32	0.33	0.46	0.38	147
2020	0.33	0.53	0.43	0.43	143
2021	0.28	0.52	0.52	0.43	144
2022	0.20	0.52	0.58	0.43	146
2023	0.18	0.68	0.49	0.45	148
2024	0.18	0.68	0.49	0.45	148

المصدر : تقرير المسح الخاصة بمؤشر تطور الحكومة الرقمية , الأمم المتحدة , نيويورك للمدة (2015 – 2024)

الشكل(1): مؤشر تطور الحكومة الرقمية في العراق للمدة (2015-2024)

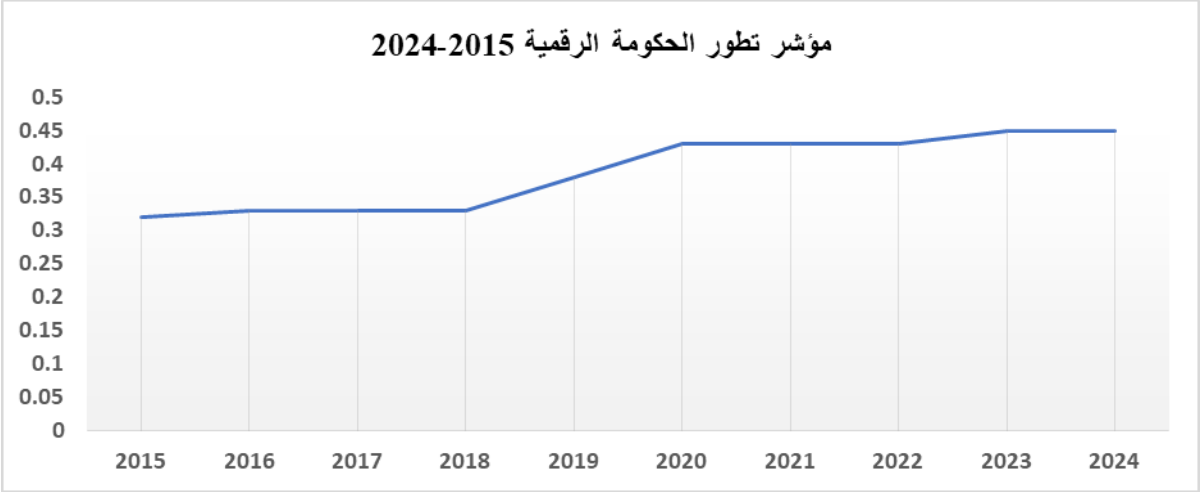

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مؤشر تطور الحكومة الرقمية للأمم المتحدة , نيويورك .بالجدول رقم (1)

لذا نستنتج تطور الحكومة الرقمية خلال مدة الدراسة (2015- 2024) يعكس تحسناً تدريجياً في تبني التقنيات الرقمية داخل القطاع الحكومي، إلا أن هذا التحسن بقي محدود السرعة، مما يدل على أن التحول الرقمي في الإدارة العامة يحتاج إلى استثمارات أكبر في البنية التحتية الرقمية، وتنمية الموارد البشرية، وتكامل الأنظمة الحكومية.

ثانيا : تحليل مؤشر نضوج تكنلوجيا الرقمنة المالية (GTMI) : يُعدّ مؤشر نضوج تكنولوجيا الرقمنة أحد المؤشرات الدولية المهمة التي تقيس مستوى تطور التحول الرقمي في قطاع المالية العامة، من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تغطي البنية الرقمية الحكومية، وجودة الخدمات المالية الإلكترونية، ومستوى التفاعل المجتمعي معها، إضافة إلى البيئة التمكينية والمؤسسية المصاحبة لعملية التحول الرقمي.وتُظهر نتائج العراق ضمن هذا المؤشر الذي تصدره مجموعة البنك الدولي بصورة دورية كل عامين اعتبارًا من عام (2020)، أن مسار النضوج الرقمي يتسم بطابع تصاعدي تدريجي وغير متوازن؛ إذ تحقق تحسن ملحوظ في بعض المكوّنات مثل الأنظمة الحكومية الأساسية (CGSI) وتقديم الخدمات الرقمية(PSDI) ، في حين بقي الأداء متواضعًا في مؤشرات المواطنة الرقمية (CEI) وممكنات التحول الحكومي(GTEI) ، الأمر الذي يعكس وجود فجوة بين مستوى رقمنة الخدمات من جهة، ومستوى التحول المؤسسي والتنظيمي من جهة أخرى.حيث تُبيّن أن العراق قد حصل في دورة عام 2020 على الفئة(D) ، وهي أدنى فئات التصنيف المعتمدة ضمن هذا المؤشر، الأمر الذي يعكس المستوى المتدنّي جدًا لنضج تكنولوجيا الرقمنة المالية في العراق خلال تلك الفترة. كما بلغت قيمة المؤشر في العام نفسه نحو (0.19)، وهي قيمة تشير بوضوح إلى محدودية انتشار التطبيقات الرقمية المالية وضعف البنية المؤسسية والتقنية الداعمة للتحول الرقمي في قطاع المالية العامة.

جدول(2): مؤشر نضوج تكنلوجيا الرقمنة المالية للمدة (2020- 2024)

السنة	CGSIالأنظمة الحكومية الأساسية	PSDIتقديم الخدمات الرقمية	CEIمشاركة المواطنين الرقمية	GTEIممكنات التحول الحكومي	DCEIالاقتصاد الرقمي والمواطنة	مؤشر GTMI % الكلي	الفئة
2020	0.29	0.28	0.08	0.27	0.11	0.19	D
2022	0.28	0.28	0.25	0.11	0.19	0.21	D
2024..	0.60	0.63	0.29	0.36	0.25	0.46	C
المتوسط	0.39	0.40	0.21	0.25	0.18	0.29	_

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات 2020- 2024

كما يوضح الجدول، فإن قيم المؤشرات الفرعية المكوِّنة للمؤشر الرئيس قد جاءت منخفضة خلال عام 2020، إذ بلغت قيمة مؤشر نضج الأنظمة الحكومية الأساسية (CGSI) نحو (0.29)، وهو ما يعكس محدودية تكامل البنية الرقمية الحكومية المرتبطة بإدارة المالية العامة، وضعف درجة التنسيق بين الأنظمة التقنية الداعمة لعمليات التحول الرقمي. وقد انعكس هذا القصور بصورة

مباشرة على مستوى وجودة الخدمات المالية الرقمية المقدمة من قبل الحكومة، وهو ما يظهر في قيمة مؤشر تقديم الخدمات المالية الرقمية(PSDI)البالغة (0.28) في العام نفسه، بما يشير إلى محدودية انتشار هذه الخدمات وضعف جاهزيتها التشغيلية. أما مؤشر مشاركة المواطنين الرقمية (CEI)فقد سجل قيمة متدنية بلغت (0.08)، الأمر الذي يعكس انخفاض مستوى الثقة المجتمعية بالأنظمة المالية الرقمية، واستمرار تفضيل الأفراد للقنوات التقليدية في إنجاز المعاملات المالية والخدمية، نتيجة لضعف البيئة الرقمية الداعمة وغياب الإطار المؤسسي. المتكامل لاقتصاديات الدفع والخدمات الإلكترونية. وفي عام 2022 ارتفعت قيمة مؤشر نضج تكنولوجيا الرقمنة المالية (GTMI)بشكل طفيف لتصل إلى (0.21)، إلا أن هذا الارتفاع بقي ضمن حدود التقدم البطيء وغير المتوازن، بما يكشف محدودية القدرة المؤسسية والتقنية على تطوير المنظومة الرقمية المالية بصورة شمولية ومستدامة. ولذلك ظل تصنيف العراق ضمن الفئة(D)هي أدنى فئات المؤشر عالميًا، وهو ما يؤكد استمرار الطابع التأسيسي. للتحول الرقمي بدلاً من الانتقال إلى مرحلة النضج الوظيفي. أما في عام 2024 فقد شهد المؤشر تحسنًا نسبيًا، حيث ارتفعت قيم المؤشرات الفرعية المرتبطة بكل من الأنظمة الحكومية الأساسية (CGSI) وتقديم الخدمات الرقمية (PSDI) إلى مستويات أعلى مقارنة بالسنوات السابقة، الأمر الذي يعكس توسعًا تدريجيًا في رقمنة بعض الأنظمة والخدمات الحكومية، مع بقاء مؤشرات المواطنة الرقمية(CEI)وممكنات التحول الحكومي(GTEI)عند مستويات أدنى نسبيًا، ما يعني أن التحسن تحقق بدرجة أكبر على مستوى واجهة الخدمات الرقمية مقارنةً بمستوى التمكين المؤسسي. والتحول العميق في البنية الإدارية والاقتصادية. وبناءً على ذلك يمكن القول إن مستوى النضج في تكنولوجيا الرقمنة المالية في العراق ما يزال محدودًا حتى عام 2024، على الرغم من تسجيل تحسن نسبي خلال السنوات الأخيرة، حيث لا تزال عملية التحول الرقمي تتسم بالطابع الجزئي والتدريجي، وتتركز بصورة رئيسة في جانب الخدمات الرقمية، في حين لم تتحول بعد إلى تحول مؤسسي. واقتصادي شامل قادر على إحداث تغيير نوعي في إدارة المالية العامة والاقتصاد الرقمي. وبناءً على تحليل قيم المؤشر العام ومكوناته الفرعية للفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024، يمكن الاستنتاج أن مسار تطور تكنولوجيا الرقمنة المالية في العراق لا يزال يتسم بطابع انتقالي وتأسيسي. أكثر من كونه مسارًا ناضجًا ومتكاملًا .فعلى الرغم من تسجيل تحسن نسبي في عام 2024، خصوصًا على مستوى الأنظمة الحكومية الأساسية وتقديم الخدمات الرقمية، إلا أن هذا التحسن بقي محدودًا وغير متوازن عبر مختلف المؤشرات الفرعية، حيث استمرت مؤشرات المواطنة الرقمية وممكنات التحول الحكومي عند مستويات منخفضة نسبيًا، بما يعكس قصورًا في الإطار المؤسسي. والتنظيمي الداعم للتحول الرقمي الشامل. وتشير هذه النتائج إلى أن التحول الرقمي في قطاع المالية العامة في العراق لا يزال يتركز بدرجة أكبر في رقمنة الإجراءات والخدمات دون أن يواكب ذلك تطور موازٍ في حوكمة التحول الرقمي، وبناء القدرات، وتكامل البنى التنظيمية والتقنية، وهو ما يحد من قدرته على إحداث أثر اقتصادي ومؤسسي. عميق. وعليه يمكن القول إن تحقيق مستوى أعلى من النضج الرقمي يتطلب انتقالًا من نمط التحول الجزئي القائم على الخدمات إلى نمط التحول المؤسسي. المتكامل الذي يستند إلى رؤية استراتيجية، وتشريعات داعمة، واستثمارات مستدامة في البنية الرقمية ورأس المال البشري.

ثالثا: تحليل مؤشر الشمول الرقمي في العراق للمدة [2015 – 2024] DAI: يشير مؤشر الشمول الرقمي في العراق إلى قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الرقمية، بما يشمل الإنترنت الهواتف النقالة، وأجهزة الصراف الآلي. ويعكس هذا المؤشر مدى استفادة الأفراد من الخدمات المالية الرقمية وانتشار التكنولوجيا الرقمية في المجتمع العراقي. ويتكون مؤشر الشمول الرقمي من

ثلاثة مؤشرات فرعية رئيسية: مؤشر استخدام الإنترنت، مؤشر اشتراك الهاتف النقال، ومؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي(ATM) ، حيث يعكس كل منها جانبًا مهمًا من الوصول الرقمي للسكان.

1.مؤشر استخدام الإنترنت بالنسبة لعدد السكان : يعد مؤشر استخدام الإنترنت من أهم المؤشرات التي تعكس مدى توافر البنية التحتية الرقمية وإمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات الرقمية. شهدت نسبة استخدام الإنترنت في العراق نموًا مستمرًا خلال الفترة من 2015 إلى 2024، فقد بلغ معدل الاستخدام 35.3% في عام 2015، مما يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من السكان لم يكن لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية. ومع تطور البنية التحتية الرقمية وانتشار خدمات الإنترنت، ارتفعت النسبة تدريجيًا لتصل إلى 61% في عام 2022، ثم إلى 67.5% في عام 2024، وهو ما يعكس تحسنًا ملحوظًا في القدرة الرقمية للسكان.

2.مؤشر اشتراك الهاتف النقال لكل 100 شخص: بدأت نسب اشتراك الهاتف النقال في العراق بمستوى منخفض للغاية، حيث سجلت 1.8% لكل 100 شخص في عام 2015. ومع توسع شبكة الاتصالات وتوفر الهواتف الذكية، شهد المؤشر ارتفاعًا مستمرًا ليصل إلى 6.1% في عام 2020، و6.9% في عام 2024. هذا النمو الكبير يعكس انتشار الهواتف النقالة بين السكان، مما يسهل الوصول إلى الخدمات الرقمية والمعاملات المالية عبر الهاتف.

3.مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100 ألف شخص: كان انتشار أجهزة الصراف الآلي محدودًا في البداية، إذ سجل المؤشر 0.7 لكل 100 ألف شخص في عام 2015. ثم شهد المؤشر نموًا تدريجيًا ليصل إلى 6.1 في عام 2022، و6.9 في عام 2024. ورغم هذا التحسن، يبقى التوزيع غير متكافئ، إذ يقتصر توفر أجهزة الصراف الآلي على بعض المناطق الحضرية، ما يحد من وصول جميع السكان إلى الخدمات المصرفية الرقمية.

4.مؤشر الشمول الرقمي: يعكس مؤشر الشمول الرقمي مستوى الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال دمج المؤشرات الثلاثة السابقة: استخدام الإنترنت، اشتراك الهاتف النقال وانتشار أجهزة الصراف الآلي. وقد سجل المؤشر في العراق 35.3% في عام 2015، ثم ارتفع تدريجيًا إلى 61% في عام 2022، ووصل إلى 67.5% في عام 2024. يعكس هذا النمو تحسنًا واضحًا في القدرة الرقمية للسكان، لكنه يشير أيضًا إلى وجود فجوة كبيرة ما زالت تمنع نحو 32.5% من السكان من الوصول الكامل إلى الخدمات الرقمية. على الرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات الشمول الرقمي بين 2015 و2024، لا يزال جزء كبير من السكان خارج نطاق الخدمات الرقمية، مما يتطلب بذل جهود إضافية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وتحقيق شمولية رقمية حقيقية، خصوصًا في المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية.

جدول (3): تحليل مؤشر الشمول الرقمي للمدة (2015 – 2024)

السنة	مؤشر استخدام الإنترنت بالنسبة لعدد السكان	النموالسنوي(%)	مؤشر اشتراك الهاتف النقال (لكل 100 شخص	النموالسنوي (%)	مؤشر أجهزة الصراف الآلي(ATM لكل 100 ألف شخص)	النموالسنوي (%)	مؤشر الشمول الرقمي(%)
2015	15.2	-	88.8	-	1.8	-	35.3
2016	19.9	30.9	86.4	-2.7	2.3	27.8	36.2
2017	26.0	30.7	84.3	-2.4	2.8	21.7	37.7
2018	33.9	30.4	89.9	6.6	3.6	28.6	42.5
2019	44.3	30.7	89.5	-0.4	4.1	13.9	46.0
2020	45.7	3.2	88.0	-1.7	5.3	29.3	46.3
2021	48.9	7.0	93.6	6.4	6.1	15.1	49.5
2022	78.7	60.9	98.1	4.8	6.1	0.0	61.0
2023	82.0	3.0	101.0	3.0	6.5	6.6	64.0
2024	85.0	2.5	103.5	2.5	6.9	6.1	67.5
المتوسط	47.9		92.2		4.5		48.2

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات 2015- 2024

شكل(3): مؤشر الشمول الرقمي في العراق للمدة (2015 – 2024)

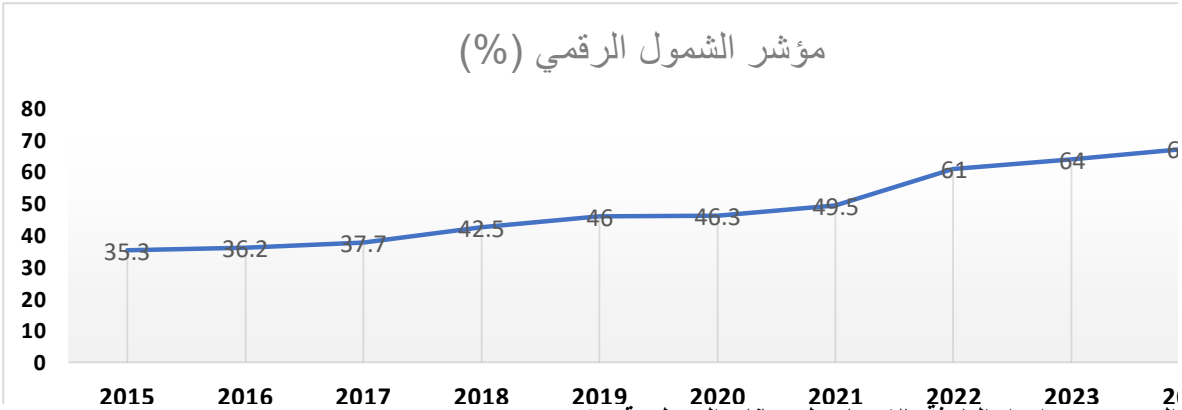

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

رابعا: مؤشر المشاركة الرقمية في العراق للمدة2015-2024: يبين مؤشر المشاركة الرقمية أن مستوى التفاعل الرقمي بين الحكومة والمجتمع مرّ بمراحل تراجع تدريجي بعد فترة تحسن قصيرة في بداية مدة الدراسة. ويتضح من خلال جدول(4)ان المؤشر قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2016 مقارنة بعام 2015، مما يشير إلى توسع نسبي في استخدام المنصات الرقمية للتواصل مع المواطنين. إلا أن المؤشر بدأ بالانخفاض التدريجي ابتداءً من عام2017واستمر هذا الاتجاه حتى عام 2022، وهو ما يعكس محدودية مشاركة المواطنين في العمليات الحكومية الرقمية، سواء في تقديم المقترحات أو التفاعل مع السياسات العامة عبر الوسائل الإلكترونية. وفي عامي2023 و2024وصل المؤشر إلى مستويات منخفضة نسبياً واستقر عندها، مما يشير إلى وجود فجوة بين تطوير الخدمات الرقمية الحكومية من جهة، ومستوى التفاعل المجتمعي معها من جهة أخرى. وهذا يدل على أن التحول الرقمي المؤسسي لم يترافق بالقدر نفسه مع تعزيز المشاركة الرقمية للمواطنين.

جدول (4): مؤشر المشاركة الرقمية للمدة (2015 – 2024)

السنة	مؤشر المشاركة الرقمية	الرتبة	معدل النمو السنوي
2015	0.27	129	-
2016	0.42	104	55.5
2017	0.37	122	-11.9
2018	0.33	140	-10.8
2019	0.31	149	-6.06
2020	0.30	158	-3.2
2021	0.25	155	-16.6
2022	0.21	153	-16
2023	0.09	179	-57.14
2024	0.09	179	0.00
المتوسط	0.27		

المصدر: الأمم المتحدة , تقارير المسح الخاصة بالحكومة الرقمية للسنوات (2015 – 2024)

شكل (4): مؤشر المشاركة الرقمية في العراق للمدة (2015 – 2024)

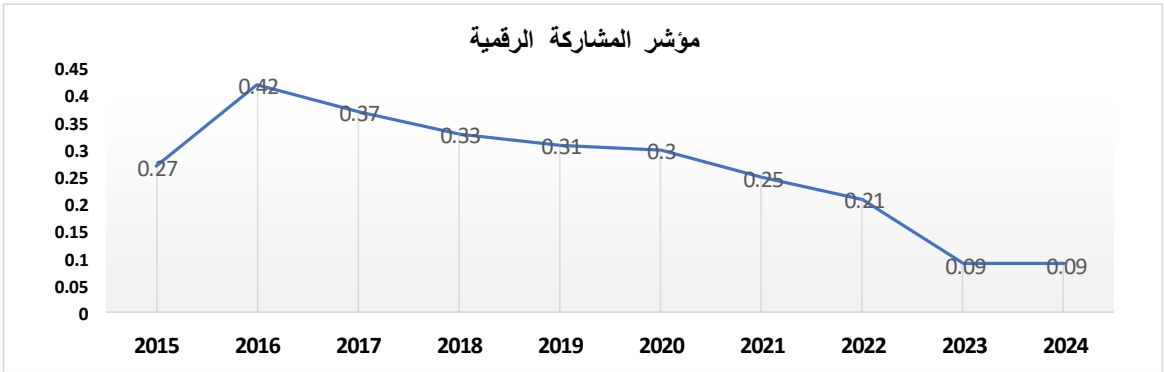

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4)

كما تشير نتائج المؤشر إلى أن المشاركة الرقمية تمثل أحد التحديات الأساسية في مسار التحول الرقمي، إذ إن تطوير المنصات الإلكترونية لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة التفاعل المجتمعي ما لم ترافقه سياسات تعزز الثقة الرقمية، والوعي التقني، وسهولة الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق للمدة (2015 – 2024)

أولاً: مؤشر العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2015-2024): يتضح من بيانات الجدول(5)تكشف بيانات الفترة(2015–2024)أن رصيد الموازنة العامة في العراق اتسم بدورية مالية واضحة ، حيث تحرك بين العجز والفائض تبعاً لتقلبات الإيرادات العامة، ولا سيما النفطية، مقابل نمط إنفاق يتسم بالجمود النسبي. ويعكس ذلك غياب قاعدة مالية مستقرة قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية.

جدول (5): مؤشر العجز والفائض والدين العام في العراق للمدة (2015-2024)

السنة	الدين العام الداخلي دولار	الدين العام الخارجي	اجمالي الدين العام	العجز – الفائض +	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الدين العام	نسبة العجز والفائض الى GDP	نسبة الدين العام الى GDP
2015	30179	77785	107964	-10091	166774	-	-6.05	64.74
2016	40800	60004	100804	-17106	166321	-6.63	-10.28	60.61
2017	41171	65661	106832	1635	190966	5.98	0.86	55.94
2018	35145	83301	118446	21726	212406	10.87	10.23	55.76
2019	34261	75958	110219	-3517	225205	-6.95	-156	48.94
2020	54020	85294	139314	-10691	182455	26.40	-5.86	79.36
2021	49723	41918	91641	4268	207692	-34.22	2.05	44.12
2022	48624	30793	79417	30642	264182	-13.34	11.60	30.06
2023	56923	22231	79154	-5154	262999	-0.33	-1.96	30.10
2024	63000	22462	85462	-7462	275692	7.97	-2.71	30.99
المتوسط:							-0.37	49.79

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2015 – 2024) وزارة المالية، دائرة الدين العام للمدة (2015 -2024)

أ. مرحلة العجز المرتفع(2015-2016): سجلت الموازنة عجزاً ملموساً بنسبة (-6.05%) و(-10.28%) من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2015 و2016 على التوالي . ونظرا لارتفاع الالتزامات الجارية وعدم كافية الإيرادات لتغطية الإنفاق الجارية , يشير هذا العجز إلى خلل هيكلي في التمويل , وهذا يدل على اعتماداً كبيراً على الاقتراض لتمويل النفقات العامة ، مما أدى إلى اختلال توازن الدين العام بدلا من الميزانية. حيث يتسم هذا النوع من العجز بطبيعة صدمية-دورية، اذ ينجم عن انخفاض الإيرادات مقابل صعوبة تخفيض الإنفاق في الأجل القصير.

ب. التحـــــول إلى الفـــــائض(2017-2018): تحول العجز إلى فائض بنسبة(0.86%) و(10.23%)في عامي2017 و2018وان هذا التحول يعكس تحسن التدفقات الإيرادية مقارنة بمستويات الإنفاق. غير أن هذا الفائض لا يمكن تفسيره بوصفه نتيجة إصلاح مالي هيكلي بقدر ما يعكس تحسناً في البيئة الاقتصادية الكلية ولاسيما ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات النفطية مما أدى الى تعزيز الإيرادات العامة للدولة. وان من المهم هنا أن الفوائض المتحققة لم تؤسس لقاعدة استقرار مالي طويلة الأمد، إذ لم تُترجم إلى تخفيض مستدام في الالتزامات المستقبلية أو إلى إنشاء احتياطيات مالية كافية لامتصاص الصدمات اللاحقة، مما يدل على غياب إطار مالي متوسط الأجل.

ت. عودة العجز وتفاقمه في ظل الصدمة المزدوجة(2019-2020): في عام 2019 عادت الموازنة إلى تسجيل عجز، ثم تفاقم في 2020 لتبلغ (-5.86%). ويُلاحظ هنا أن العجز في 2020 جاء نتيجة تزامن عاملين:

1. انخفاض الإيرادات بشكل حاد.
2. استمرار النفقات عند مستويات مرتفعة نسبياً.

ويتسم هذا النوع من العجز يعكس هشاشة مالية واضحة، إذ أن هيكل الإيرادات غير المتنوع

يجعل الموازنة شديدة الحساسية للتقلبات الخارجية، بينما يبقى الإنفاق الجاري أقل مرونة في التكيف السريع مع الصدمات.

ث. الفـــوائض المرتفعـة ثـم العـــودة إلى العجـز(2021–2024): شهد عامي 2021 و2022 تحقيق فوائض بنسبة (2.05%) و(11.60%)، وهو تحسن ملحوظ يعكس تحسناً في المركز المالي للحكومة. إلا أن عـودة العـجز في عـامي 2023 و2024 بنسـبة (-1.96%) و(-2.71%) تؤكـد أن هـذا التحسن لم يكن قائماً على إصلاحات هيكلية في جانب الإيرادات أو كفاءة الإنفاق، بل كان مرتبطاً بظروف اقتصادية مواتية مؤقتة. كما ان تكرار نمط "فائض عند الرواج – عجز عند الانكماش" يشير إلى أن السياسـة الماليـة تتسـم بالسـلوك الـدوري المعـاكس للاسـتقرار, أي أنهـا تتـوسع في فتـرات التحسن دون تكوين هوامش أمان كافية، ثم تضطر إلى التكيف القسري عند حدوث صدمة.

كما يبين تحليل مؤشر العجز والفائض خلال (2015–2024) تتسم المالية العامة في العراق تتسم بعـدم الاسـتقرار هـيكلي ، اذ تتـأثر بتقلبـات الإيـرادات أكـثر مـن تاثرهـا بـالتخطيط المـالي اسـتراتيجي والمدروس . إن تحقيق فـوائض في بعـض السـنوات لـم يكـن نتيـجة إصلاحـات مؤسسـية مسـتدامة، بـل نتيجـة تحسـينات قصـيرة الاجـل في المـوارد، ممـا يجعـل الموازنـة عرضـة للعـودة إلى العجـز عنـد تعرضها الى أول صدمة اقتصادية. لذا ، من اجل تحقيق انضباط مالي حقيقي لا بد من تحقيق :

تنويـع مصادر الإيرادات.

تـعزيز كفاءة الإنفـاق العام.

تبني إطار مـالي متوسط الأجل.

وبناء احتياطيات مالية تستخدم كآلية لامتصاص الصدمات.

ثانياً: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمـالي: تشير بيانات الجدول (5) للفترة 2015–2024 إلى أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العـراق اتـسم بتقـلبات واضحـة، ممـا يعكـس الطـبيعة الديناميكـية للتحـديات الاقتـصادية والسياسـات الماليـة خـلال هـذه الفـترة. وفي عام 2015، بلغت نسبة الدين إلى الناتج 64.74%، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى ضغوط ماليـة كبـيرة عـلى الحكومـة، ناجمـة عـن الحاجـة لتمـويل الإنفـاق العـام المرتفـع في ظـل انخفـاض الإيـرادات النفطية والسـيطرة الجزئية لتنظـيم داعـش عـلى المـوارد الأساسـية في بعـض المحافظـات. هذا الوضع يوضح أن الـدين العـام في العـراق لم يكـن مرتبطاً فقـط بالاستـثمارات، بـل تأثـر بالأزمـات الأمنية والسياسية الطـارئة التي فـرضت الاقتـراض الداخـلي والخـارجي بشـكل عاجـل لتعـويض العجـز المالي. ومـن 2015 إلى 2019، انخفضـت النسـبة تـدريجياً إلى 48.94%، وهـو تحـسن نسـبي يعكـس قـدرة الحكومـة عـلى تخفيـف عـبء الـدين عـبر تحسـن الإيـرادات، واسـتعادة السـيطرة عـلى المـوارد النفطية، فضلاً عن ضبط بعض عناصر الإنفاق العام. هذا الانخفاض يظهر أن جزءً من الدين العام يمكـن إدارتـه بشـكل فعّـال إذا تـوفرت إرادة سيـاسية للتـوازن المـالي، وأن النـاتج المحـلي الإجمـالي المتنامي يمكن أن يقلل العـبء النسـبي للـدين حتى مـع وجـود مسـتويات دين مطلوبـة للتمويـل. وفي 2020، شـهدت النسـبة ارتفاعـاً حـاداً لتصـل إلى 79.36%، وهـو أعـلى مسـتوى خـلال فـترة الدراسـة، نتيجـة صـدمات مزدوجـة: تفشي- جائحـة كوفيـد-19 الـذي أثـر سـلباً عـلى النشـاط الاقتصـادي، وانخفاض أسـعار النفط بشـكل حـاد، ما أدى إلى تقلص الإيـرادات وزيادة الحاجـة للاقـتراض لتمويـل النفقـات الضرـورية. هـذا يوضـح أن الـدين العـام في العـراق حسـاس للغايـة للصـدمات الخارجيـة والداخلية، وأن الاعتماد على الموارد النفطية غير المستقرة يزيد من هشاشة المالية العامة. بينما بعـد 2020، شـهدت النسـبة انخفاضـاً ملحوظـاً لتصـل إلى 44.12% في 2021 و30.06% في 2022، ثم استقرت عند مستويات قريبة من 30% في 2023 و2024. يعكس هذا الانخفاض استقراراً نسبياً

في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسناً في إدارة الدين العام، وربما تأثير سياسات حكومية تستهدف تقليل الدين الخارجي والاعتماد على الإيرادات الداخلية. كما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون أداة فعالة لخفض العبء النسبي للدين حتى إذا ظل حجم الدين الإجمالي مرتفعاً. لذلك نستنتج ان لإدارة الدين بشكل مستدام، يجب تعزيز الإيرادات الداخلية (خصوصاً الإيرادات الضريبية)، ضبط الإنفاق العام خاصة الجاري منه، وتطوير سياسات مالية تقلل الاعتماد على الدين الطارئ أثناء الأزمات. كما أن إدارة الدين الخارجي بشكل متدرج يقلل الضغط على الاقتصاد ويزيد من القدرة على التعامل مع الصدمات المستقبلية .

ثالثاً: مؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: تشير بيانات جدول(6)إلى أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق اتسمت بتقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2015 حتى 2024، وهو ما يعكس الطبيعة غير المستقرة للسياسة المالية والتحديات الاقتصادية التي واجهتها الحكومة. فقد بدأت النسبة عند مستوى مرتفع نسبياً في عام 2015 (41.88%)، ما يشير إلى أن الإنفاق العام كان يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، خاصة في ظل اعتماد الإيرادات على مصادر محدودة وغير مستقرة كالنفط. كما ان من 2015 إلى 2018، انخفضت النسبة تدريجياً إلى 32.19%، وهو انخفاض يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من نمو الإنفاق، ما قد يكون نتيجة جهود محدودة لضبط الإنفاق أو تأثيرات الاقتصاد الكلي التي أدت إلى استقرار نسبي للنفقات. إلا أن هذه المرحلة لم تُترجم إلى انخفاض مستدام في حجم الإنفاق، إذ شهدت النسبة ارتفاعاً مفاجئاً في 2019 لتصل إلى 41.97%، وهو ما يعكس زيادة فجائية في الإنفاق، ربما بسبب التزامات مالية جديدة أو ضغوط على الموازنة نتيجة ارتفاع الاحتياجات العامة أو استجابة للحوادث الطارئة. وفي عامي 2020 و2021، انخفضت النسبة مرة أخرى إلى 34.60% و33.92% على التوالي، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة وضغط على السيولة المالية المتاحة للإنفاق. وفي 2022، سجلت النسبة أدنى مستوى لها عند 30.33%، وهو انعكاس جزئي لتعافي النشاط الاقتصادي، وتحسن الإيرادات العامة، مع تحسن إدارة الإنفاق الحكومي في ظل استمرار الضغوط على الموارد المالية. ومع دخول عامي 2023 و2024، عادت نسبة الإنفاق إلى الارتفاع لتصل إلى 41.65% و42.00%، ما يشير إلى أن الضغوط الاقتصادية والسياسات المالية لم تحقق استقراراً طويل الأجل للإنفاق، وأن الإنفاق الحكومي ما زال يشكل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد الكلي. كما يتضح أن معدل نمو الإنفاق العام تذبذب أيضاً خلال هذه الفترة، إذ سجل انخفاضاً كبيراً في 2016 بنسبة (-9.07%)، ثم شهد ارتفاعات متفاوتة بلغت ذروتها في 2019 و2023 بنسبة 38.25% و36.74%، فيما سجل انخفاضاً حاداً في 2020 بنسبة (-33.19%). هذا التذبذب يعكس عدم وجود استقرار في خطة الإنفاق الحكومي، مع اعتماد الإنفاق على الظروف الاقتصادية الطارئة، وغياب آليات ضبط مالي فعّالة لضبط الإنفاق وفق أولويات استراتيجية طويلة الأجل. وعليه نجد ان تحليل نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه يشير إلى أن الإنفاق العام بالعراق مرتفع ومتقلب، وانه اكثر عرضة للضغوط الاقتصادية والسياسية، وكذلك يحتاج إلى إصلاحات هيكليه شامله يشمل ضبط الإنفاق الجاري، ورفع الإنفاق الاستثماري، بالإضافة الى تحسين آليات إدارة الموارد المالية لتحقيق استقرار مالي طويل الأجل.

جدول (6): مؤشرات الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2015 – 2024)

السنة	الإيرادات العامة	إيرادات الضرائب	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إيرادات الضرائب الى GDP	الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام	نسبة الانفاق العام الى GDP
2015	59753	1728	166774	1.04	69844	-	41.88
2016	46401	3268	166321	1.96	63507	-9.07	38.19
2017	65513	5329	190966	2.79	63878	0.58	33.45

2018	90103	4807	212406	2.26	68377	7.05	32.19
2019	91004	3396	225205	1.51	94521	38.25	41.97
2020	52448	3915	182455	2.15	63139	-33.19	34.60
2021	74713	3106	207692	1.50	70445	11.58	33.92
2022	110751	2678	264182	1.01	80109	13.72	30.33
2023	104385	2350	262999	0.89	109538	36.74	41.65
2024	108308	3050	275692	1.11	115769	5.69	42.00
المتوسط				1.72			37.42

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2015- 2024)

رابعاً: مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2015-2024): حيث تشير بيانات الجدول رقم(6) أعلاه إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة خلال مدة الدراسة(2015– 2024) ، حيث تراوحت بين (0.89%) و(2.79%)، كما بلغ متوسطها نحو (1.72%). وقد سجلت هذه النسبة أعلى مستوى لها في عام 2017 اذ بلغت نسبيتها(2.79%)، ومن ثم اتجهت نحو الانخفاض بالسنوات اللاحقة لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2023 بنسبة(0.89%)قبل أن ترتفع قليلاً في عام 2024إلى(1.11%)وهذا ما يجعل العراق يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والاقتراض من اجل تغطية الإنفاق العام مما يخلق حلقة مالية غير مستدامة وكذلك يحد من قدرة السياسة المالية على ضبط العجز أو إدارة الدين العام. تعزيز القدرة الجبائية وذلك من خلال توسيع قاعدة الضرائب بالإضافة الى وتحسين إدارة التحصيل سيكون خطوة ضرورية من اجل تحقيق الانضباط المالي يتبين من تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق للمدة (2015–2024) ما يأتي:

1. تذبذب وضع الموازنة العامة بين العجز والفائض دون مسار مستقر.
2. ارتفاع نسبة الدين العام في عام 2020 ثم انخفاضها واستقرارها عند مستويات أقل في السنوات اللاحقة.
3. استمرار ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مع تقلبات واضحة في معدل نموه.
4. انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل مدة الدراسة.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن المالية العامة اتسمت بعدم الاستقرار خلال مدة الدراسة (2015- 2024)، مع محدودية دور الإيرادات الضريبية وارتفاع مستويات الإنفاق العام.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. شهد مؤشر تطور الحكومة الرقمية بالعراق تحسنًا تدريجيًا خلال المدة (2015–2024)، لكنه ظل عند مستويات متوسطة مقارنة بالدول المتقدمة. كما يعكس هذا التحسن توسع استخدام التقنيات الرقمية في المؤسسات الحكومية، لاسيما بعد عام 2019 مع زيادة الاهتمام بالتحول الرقمي. ولكن لا يزال مستوى التكامل بين المؤسسات الحكومية محدودًا، مما يبطئ التحول نحو حكومة إلكترونية متكاملة.كما واجهت عملية التحول الرقمي تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية والتمويل، والكوادر المتخصصة. وعلية يظهر الاتجاه العام للمؤشر أن التحول الرقمي في القطاع الحكومي يسير بوتيرة بطيئة لكنها مستقرة
2. سجل مؤشر المشاركة الرقمية تحسنًا ملحوظًا خلال مدة الدراسة(2015 -2024) نتيجة انتشار الإنترنت والهواتف الذكية. حيث ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية في تعزيز تفاعل المواطنين مع المؤسسات الحكومية.ولكن لا تزال المشاركة الرقمية في صنع القرار والسياسات العامة محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة. وتوجد فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية من حيث الوصول إلى الخدمات الرقمية. وبالتالي يعكس المؤشر نموًا تدريجيًا في الوعي الرقمي لدى المجتمع.

3. اتسمت الموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة (2015 -2024) بالتقلب بين العجز والفائض تبعاً لتغير الإيرادات النفطية. كما يعكس تكرار العجز المالي وجود اختلال هيكلي في هيكل المالية العامة، لا سيما في جانب الإيرادات غير النفطية. حيث لم تتحول الفوائض المالية المتحققة في بعض السنوات إلى استقرار مالي طويل الأجل. وعلية تشير النتائج إلى أن السياسة المالية في العراق تتسم بالسلوك الدوري المرتبط بالدورات الاقتصادية

4. كما شهدت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تقلبات واضحة خلال مدة الدراسة (2015- 2024). كما ارتبط ارتفاع الدين العام بفترات العجز المالي والصدمات الاقتصادية. حيث ساهم تحسن الناتج المحلي والإيرادات النفطية في خفض النسبة بعد عام 2020. وبالتالي يظل الدين العام في العراق حساساً لتقلبات الإيرادات النفطية والظروف الاقتصادية.

5. يشير تقلب نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال 2015–2024 إلى عدم استقرار السياسة المالية واعتماد الإنفاق على الظروف الطارئة مثل التذبذب في أسعار النفط والأزمات غير المتوقعة كجائحة كوفيد-19. هذه التقلبات تشير إلى غياب التخطيط المالي طويل الأمد وضعف أدوات الرقابة والضبط المالي، حيث غالباً ما يترك الإنفاق العام كعبء كبير على الاقتصاد بدل أن يكون داعماً للنمو.

6. لذا نجد تعزيز فعالية إدارة الدين العام، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين إدارة الإيرادات العامة، وخفض عجز الموازنة، تُعدّ الرقمنة المالية بلا شك أداةً أساسيةً لتعزيز الانضباط المالي. فالتقنيات الرقمية تُخفّض النفقات الإدارية، وتُحسّن المساءلة والشفافية، وتمنع الفساد وهدر المال العام، وتُوفّر بيانات سريعة ودقيقة. ولذلك، تُشكّل الرقمنة المالية ركيزةً أساسيةً لتحقيق الانضباط المالي في الاقتصادات المعاصرة، إذ تُساعد على إنشاء نظام مالي حكومي أكثر فعاليةً وشفافيةً، قادر على تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

7. نجد أن العراق شهد تحسنًا تدريجيًا في مؤشرات التحول الرقمي والمشاركة الرقمية الحكومية خلال الفترة 2015–2024، إلا أن التكامل بين المؤسسات محدود، والمشاركة في صنع القرار لا تزال ضعيفة، ما يعكس بطء وتدرج التحول الرقمي المالي. في المقابل، اتسمت المؤشرات المالية العامة بالتقلب بين العجز والفائض، وارتفاع الدين العام، وتقلب نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي، مما يعكس ضعف الانضباط المالي واعتماد السياسات المالية على الظروف الطارئة كالاعتماد على الإيرادات النفطية والأزمات الاقتصادية. بالتالي، تشير هذه النتائج إلى أن التحول الرقمي المالي يمكن أن يعزز الانضباط المالي إذا ما تم تطبيقه بفاعلية، من خلال تحسين التخطيط المالي، مراقبة الإنفاق، وزيادة الشفافية، بما يضمن استقرار المالية العامة ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا : التوصيات

1. يجب تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الحكومية. و تطوير الأنظمة الإلكترونية الخاصة بإدارة المالية العامة والخدمات الحكومية. بالإضافة إلى تدريب الكوادر الحكومية على التقنيات الرقمية الحديثة. وتبني استراتيجية وطنية موحدة للتحول الرقمي الحكومي. و توسيع الخدمات الحكومية الإلكترونية لتقليل الإجراءات الورقية وتحسين الكفاءة الإدارية.

2. يجب تحسين الوصول إلى الإنترنت في جميع المناطق تطوير منصات رقمية تفاعلية بين الحكومة والمواطنين. بالإضافة إلى نشر الثقافة الرقمية وتعزيز مهارات استخدام التكنولوجيا دعم مبادرات الشفافية الحكومية عبر المنصات الإلكترونية. وتشجيع استخدام الخدمات الرقمية الحكومية لزيادة المشاركة المجتمعية.

3. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة، خاصة الإيرادات الضريبية ترشيد الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الجاري. وكذلك إنشاء احتياطيات مالية لمواجهة الصدمات الاقتصادية تبني إطار مالي متوسط وطويل الأجل لتحقيق الاستقرار المالي.

4. يجب تعزيز إدارة الدين العام وفق استراتيجية استدامة مالية. وزيادة الاعتماد على الإيرادات الداخلية لتقليل الحاجة إلى الاقتراض. بالإضافة الى ضرورة توجيه الاقتراض نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة. ودعم النمو الاقتصادي لخفض العبء النسبي للدين العام.

5. يجب بوضع استراتيجية مالية شاملة ومستدامة تحدد أولويات الإنفاق على المشروعات التنموية ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي، مع تنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط لتعزيز الاستقرار المالي، وتطبيق آليات فعّالة للرقابة المالية لضمان التوازن بين الإنفاق العام وموارد الدولة. كما يجضب تطوير آليات استجابة ذكية للأزمات، مثل صناديق طوارئ مخططة، لتجنب الارتفاعات المفاجئة في الإنفاق وحماية الاقتصاد من الصدمات المالية المستقبلية

6. لتعزيز الانضباط المالي في العراق، بتسريع التبني الكامل للتحول الرقمي المالي في المؤسسات الحكومية لتحسين الانضباط المالي في العراق. ويشمل ذلك زيادة شفافية الإدارة المالية واستخدام الأنظمة الرقمية لتتبع الإيرادات والمصروفات، وتحسين التكامل بين مختلف الجهات. ولتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، سيُساعد ذلك في الحد من الإنفاق وخفض العجز، وإدارة الدين الوطني بكفاءة.

7. يوصي الباحث إلى أنه عند التنفيذ السليم، يُمكن للتحول الرقمي المالي أن يُعزز الانضباط المالي من خلال تحسين التخطيط المالي، ومراقبة الإنفاق، والشفافية، مما يضمن الاستقرار المالي ويُعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل. ويُنصح

المصادر Reference

1.OECD. (2020). Digital Government and Financial Governance.
2.World Bank. (2019). Financial Management Information Systems.
3.World Bank. (2022). Digital Financial Services.
4.IMF. (2021). Digitalization and Public Financial Management.
5.IMF. (2018). Public Financial Management and Fiscal Discipline
6.Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Fiscal Discipline and Budget Institutions.
7. ياسين نادب علي خليل السلطاني، محمد حسين كاظم الجبوري، دور الرقمنة المالية في تحقيق الضبط المالي تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة كربلاء 2025
8. سهام الدين خيري، غيث أركان عبد الله ، الاساليب التكنلوجية الحديثة وسيلة اساسية في معالجة عمليات التهرب الضريبي الكمركي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السلبع عشر، 2018.
9. المشروع الوطني لحوسبة الاجراءات الكمركية اسيكودا التجربة الفلسطينية ، ورقة عمل مقدمة الى اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا (الاسكوا) عمان ، 2007.
10. الإنتوساي ، الرقابة على إدارة الدين العام ، دليل الأجهزة العليا للرقابة، الإصدار رقم 1، 2020 .
11. رضا صاحب ابو حمد آل علي ، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، البصرة، 2002.
12. محمد امين حنفي عبد الله ، آليات التحول الرقمي والضبط المالي دراسة حالة الهند ، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد2 الجزء الاول ، 2023.
13. وزارة المالية، دائرة الدين العام للمدة (2015 -2024)
14. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2015 – 2024)
15. تقرير المسح الخاصة بمؤشر تطور الحكومة الرقمية، الأمم المتحدة، نيويورك للمدة (2015 – 2024)
16. تقرير البنك المركزي السنوي لعام 2024.
17. تقاريربيانات البنك الدولي للسنوات 2020- 2024